مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلَّةٌ - إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ - جَامِعَةٌ - مُحْكَمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًّا عَنْ

كُلِّيَّةُ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

العددان التاسع والعشرون والثلاثون

لسنة 1436 - 1437 الهجرية الموافق: 2015 - 2016 الميلادية

مُقَرِّبَاتُ النَّكِرَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ

أ.د. علي أبو القاسم عون
جامعة طرابلس - ليبيا

من الأُمور المُجمع عليها عند النُّحاة أنّه لا يُبتدأ بالنَّكرة إلا إذا كان في الإخبار عنها فائدة، فقد ذكر الأَشموني أنّه «لم يشترط سِيبَوَيْه والمُتقدّمون لجواز الابتداء بالنَّكرة إلا حصول الفائدة»[1]. وقال ابن السرّاج في هذا الخُصوص: «إنّما ينظر إلى ما فيه فائدة، فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا»[2]. وعلّل لعدم صحة الابتداء بالنَّكرة غير المقرّبة من المعرفة قائلاً: «وإنما امتنع الابتداء بالنَّكرة المُفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلّم به»[3]. وجاء في ألفية ابن مالك:

ولا يـجـوزُ الابـتـدا بـالـنـكـره ما لم تُفِدْ كـ (عند زيد نَمِره)[4]

ووَرَدَ عن ابن الدهان فيما نقله عنه الرَّضيّ أنه «إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت»[5]. وقال ابن هشام: «ولم يعوّل المُتقدّمون في ضابط

(1) **شرح الأَشموني**، 1/ 170.
(2) **الأصول في النحو**، 1/ 59.
(3) المرجع السابق.
(4) **ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل**، 1/ 115.
(5) **شرح الرضي على الكافية**، 1/ 231.

ذلك إلّا على حصول الفائدة»[1].

وإذا كان حق المُبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النَّكرات[2]، لأن الفائدة لا تحصل بالإخبار عمّا لا يُعْرَفُ[3]. ولأن المُبتدأ محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته[4]، فما مُقرّبات النَّكرة من المعرفة؟ أو ما وجوه تقريب النَّكرة من المعرفة لتحصل الفائدة في الإخبار عنها؟ أو ما مصحّحات الابتداء بالنَّكرة؟ أو ما مُجوّزات الابتداء بالنَّكرة؟ أو ما مُسوّغات الابتداء بالنَّكرة؟ أو ما مواضع الابتداء بالنَّكرة؟

السؤال واحد، ولكن لكلّ صيغة خُصوصية، وقد جعلت عنوان الورقة من الصيغة الأُولى اقتباساً من أُصول ابن السراج، ومن شرح ابن الحاجب لقول الزمخشري: «والمُبتدأ على نوعين معرفة... ونكرة...»[5] حيث قال: «وقوله نَكرة يعني مُقرّبة من المعرفة، وتقريبها من المعرفة بوجوه...»[6]؛ لأن الورقة تسعى لبيان جِهة قرب النَّكرة من المعرفة، وموضع التقريب، والأخير على سبيل التمثيل. ولكن قبل الشُّروع في هذا المسعى علينا أن نعرّف النَّكرة والمعرفة، والمبتدأ والخبر، ونقف على مفهوم الفائدة.

1 - **النَّكرة**: (مصدر) نَكَرْت الشيء نَكْرة ونَكْراً، إذا جهلته، ثم وصف به الاسم الذي لا يخصّ شيئاً بعينه[7]، فالاسم النَّكرة ما لا يفهم منه معيّن كـ (إنسان، وقلم، وقرطاس)، والمنكور شيء ولكنه غير معيّن. ولذلك عرّفوا الاسم النَّكرة بأنه ما لا يدل إلا على مفهوم من غير دلالة على

(1) **مغني اللبيب**، ص608.
(2) **الأُصول في النحو**، 1/ 59.
(3) **اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب**، ص130.
(4) **الإيضاح في شرح المُفصل**، 1/ 184.
(5) **المُفصل**، ص32، و**الإيضاح في شرح المُفصل**، 1/ 184.
(6) **الإيضاح في شرح المُفصل**، 1/ 184.
(7) **اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب**، 1/ 171.

تميّزه وحضوره وتعيّن ماهيته من بين الماهيات[1]، وهو نوعان: ما يقبل أل المفيدة للتعريف نحو: رجل وفرس، وما يقع موقع ما يقبل أل نحو: ذو[2].

2 - **المعرفة**: (مصدر) عرفت الشيء معرفة وعرفاناً إذا علمته، ثم وصف به الاسم الدالّ على الشيء المخصوص[3]. فالاسم المعرفة ما يفهم منه معيّن كـ (أنت، وسعيد، والجنّة)، والمعروف شيء ملحوظ تعيينه. ولذلك عرّفوا الاسم المعرفة بأنه كل اسم خصّ واحداً بعينه من جنسه[4]، وفي دستور العلماء: «المعرفة ما يشار بها إلى متعيّن، أي: معلوم عند السامع من حيث إنه كذلك، والنَّكرة ما يشار بها إلى أمر متعيّن من حيث ذاتُه، ولا يقصد ملاحظة تعيينه، وإن كان متعيّناً معهوداً في نفسه»[5]. فالفرق بين النَّكرة والمعرفة بيّن واضح، وقد ازداد وضوحاً بحصر النحويين للمعارف في الضمير، واسم العلم، واسم الإشارة، واسم الموصول، والمعرّف بأل، والمعرّف بالإضافة، والمعرّف بالنداء.

3 - **المبتدأ**: وردت فيه تعريفات كثيرة، منها تعريف الأَشموني: «هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو الوصف الرافع لمستغنى به»[6]. وقبل ذلك عرّفه ابن جني بقوله: «كلّ اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظية، وعرّضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه»[7]. وعرّفه الإسعردي بقوله: «هو الاسم حقيقة أو تأويلاً المجرّد لفظاً أو معنى عن العوامل اللفظية مسنداً إليه أو

(1) **الكليات**، فصل الجيم، 4/ 343.
(2) **شرح ابن عقيل**، 1/ 85.
(3) **اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب**، 1/ 471.
(4) **الكليات**، 4/ 219.
(5) **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون والملقب بدستور العلماء**، 3/ 286.
(6) **شرح الأَشموني**، 1/ 251.
(7) **توجيه اللمع**، ص104.

الصِّفة الواقعة بعد النفي أو الاستفهام رافعة لظاهر أو ضمير مُنفصل»[1].
والظاهر أنّ التعريف الأخير تعريف جامع مانع، وأنّ هذه التعريفات وغيرها مِمّا اطّلعت عليه كتعريف ابن السراج في **الأُصول**، والعكبري في **اللُّباب**، وابن الحاجب في **الكافية**، وابن هشام في **أوضح المسالك**، حدّدت قُيود المبتدأ في الاسمية والتعرّي والإسناد إليه، وفي الوصفية والاعتماد والإعمال رفعاً فيما يُكتفى به نحو: زيد مجتهد، وأمجتهد زيد؟ ولا يوجد في كلّ التعريفات ما يتصل بالتنكير والتعريف إلا من خلال التمثيل، وكلّ كتب النحو جعلت هذا الجانب ضمن أحكام كلٍّ من المبتدأ والخبر، ومن حق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النَّكرات الموصوفة خاصة[2]، فمن أحكامه التعريف أو ما يُقاربه[3].

4 - **الخبر**: هو كلّ كلام تمّت به الفائدة مع المُبتدأ غير الصِّفة؛ لأنك إنما تأتي بالمُبتدأ ليعتمد عليه الخبر، وتأتي بالخبر لتفيد به عن المبتدأ[4]، فهو الذي يستفيده السامع ويصير به مع المُبتدأ كلاماً[5]. والمقصود بالكلام هنا ما اصطلح عليه النُّحاة بأنه «اللفظ المُفيد فائدة يحسن السكُوت عليها»[6]. وبعبارة أوضح «هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلّقه الفائدة مع المُبتدأ غير الوصف»[7]. إنه كما يُقال: هو محطّ الفائدة، أو «هو اللفظ الذي يُكمل الجُملة مع المبتدأ ويتمّم معناها الأساس، بشرط أن يكون المُبتدأ غير وصف»[8]. ومن أحكامه أن يكون نكرة أو ما قاربها وهذا الأمر لا يعنينا في هذا المقام.

---

(1) **الكافية الكبرى في علم النحو**، ص62.
(2) **الأُصول في النحو**، 1/ 59.
(3) **الإيضاح في شرح المُفصل**، 1/ 184.
(4) **كشف المُشكل في النحو**، ص216.
(5) **الأُصول في النحو**، 1/ 62.
(6) **شرح ابن عقيل**، 1/ 19.
(7) **مُعجم قواعد العربية في النحو والصرف**، ص241.
(8) **النحو الوافي**، 1/ 485.

5 - **مفهوم الفائدة**: إذا سألت عن علّة كون المُبتدأ معرفة، فالجواب في اللُّباب، وبه نبدأ في الوقوف على مفهوم الفائدة حيث جاء فيه: «وإنما كان المبتدأ معرفة في الأمر العام؛ لأن الفائدة لا تحصل بالإخبار عما لا يعرف»[1]. وفي **الإيضاح في عُلوم البلاغة**: «أما تعريفه فلتكون الفائدة أتمّ؛ لأن احتمال تحقّق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف، وبُعْدُه بحسب تخصيص المُسند إليه، والمُسند كلّما ازداد تخصيصاً ازداد الحكم بعداً، وكلما ازداد عُموماً ازداد الحُكم قرباً»[2]. فهناك فَرق في الإفادة بين قولك: (عمرو جالس)، وقولك: (رجل جالس)، فبالأولى أفدت السامع حُكماً يجهله، فصحّ الإسناد لأنه أفاد، وبالثانية لم تُفد السامع؛ فكّل رجل يكون منه جُلوس، حيث أسندت الخبر إلى مجهول، ولا فائدة في مثل هذا الإسناد.

إن الفائدة تكون في حُصول المعنى المُركَّب إثباتاً ونفياً، والمعنى في باب الجملة الاسمية لا يكون إلا من مجمُوع المبتدأ والخبر، فالخبر متمّ للمعنى الأساس للجُملة، والمعنى الأساس هو الحُكم، والمبتدأ محكوم عليه، والخبر هو الشيء المحكوم به، أي هو الحُكم، والحُكم يجب أن يقع على شيء معلوم للمُتكلّم والسامع معاً قبل الكلام، فالمحكُوم عليه لا بدّ أن يكون معلُوماً عند الحُكم ولو إلى حدّ ما، أما المحكُوم به فيكون مجهولاً للسامع لا يعرفه إلا بعد النطق به كـ (عمرو جالس). وإن لم يتحقّق شرط التعيين أو التخصيص في المُبتدأ كان الحكم لغواً لا قِيمة له؛ لصدوره على مجهول، وصارت الجُملة غير مُفيدة إفادة تامة مقصودة[3] كـ (رجل جالس).

وإن الفائدة المقصود حصُولها هي التي يستطيع المُتكلّم أن يسكت

(1) **اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب**، 1/ 130.
(2) ص45.
(3) **النحو الوافي**، 1/ 485.

بعدها، ويستطيع السامع أن يكتفي بها، وهذه الفائدة أو هذا المعنى المُركّب هو الذي يهتم به النُّحاة، وهم يُطلقون عليه أسماء مُختلفة، والمُراد منها واحد، فهو (المعنى المُركّب) أو (المعنى التام) أو (المعنى المُفيد) أو (المعنى الذي يحسن السُّكوت عليه)، فكلّ مصطلح من هذه المصطلحات يُقصد به أن المتكلّم يرى المعنى قد أدّى الغرض المقصود فيستحسن الصَّمت، أو أن السامع يكتفي، فلا يستزيد من الكلام، بخِلاف المعنى الجزئي الذي يظهر في أحد طرفي الإسناد، فالمُتكلّم لا يقتصر عليه في كلامه؛ لعلمه أنه لا يُعطي السامع الفائدة التي ينتظرها من الكلام أو لا يكتفي السامع بما فهمه من ذلك المعنى الجزئي، وإنما يطلب المزيد[1]. وفي تعليل الأنباري لتعريف المُبتدأ حين قال: «لأن المُبتدأ مُخبَر عنه، والإخبار عما لا يُعرف لا فائدة منه»[2]، نفيٌ لحصول الفائدة مُطلقاً في الإخبار عن المجهول، وهو ما ذَهَبَ إليه العكبري وبعض النَّحويين، وفي هذا تضييق يأباه الاستعمال اللُّغوي. ولكنّ أهل المعاني وبعض النَّحويين تجاوزوا ووسّعوا حينما جعلوا التعريف شرطاً لتمام الفائدة، والفائدة شرطاً للابتداء بالنَّكرة، ولكن أيّ نكرة يجوز الابتداء بها؟ إنها النَّكرة المُقرّبة من المعرفة.

والآن نشرع في تفصيل القول في مُقرّبات النَّكرة من المعرفة، وذلك من جانبين، هما جِهة التقريب وموضعه.

المطلب الأول: جِهة التقريب

ذكر السيوطي أنّ شيخه جمال الدِّين محمد بن عمرون فسّر قرب النَّكرة من المعرفة بأحد شيئين إما باختصاصها كالنَّكرة الموصوفة أو بكونها في غاية العُموم[3]، ومثل بـ «**تمرة خير من جرادة**» لغاية العُموم، فكلمة (تمرة) تستغرق الجنس، فلم يَبْقَ فرد من الجنس خارج دائرة الإخبار. أما الاختصاص،

(1) **النحو الوافي**، 1/ 14.
(2) **أسرار العربية**، ص69.
(3) **الأشباه والنظائر**، 2/ 66.

فطُرقه كثيرة، منها الوصف كقولنا: رجل كريم عندنا، فالرجل المُخبَر عنه مخصوص بالكَرم، فتقريب النَّكرة من المعرفة يكون بأحد أمرين كما سَلَف: إما بتخصيصها، وذلك يكون بواحد أو أكثر من عِدة أُمور كالوصف في المثال السابق «لأن النَّكرة إذا وُصفت تخصّصت فقربت من المعرفة»[1]، وإما بدلالتها على العُموم، وذلك بواحد من عِدة أمور كإيرادها في سياق النفي في قولك: ما أحد خير منك، «فإن النَّكرة في سِياق النفي تعمّ، وإذا عمّت كانت للجميع، فكانت في المعنى كالمَعرفة»[2]. ذكر العجلُوني أنه «إذا وُجد الخُصوص أو العُموم تحصل الفائدة في النَّكرة غالباً؛ لأنها بتخصيصها يقلّ اشتراكها وإبهامها، وبتعميمها تنقطع الاحتمالات، ويتعيّن أن المحكوم عليه كلّ فَرد فيحصل لها تخصيص في الجُملة فتحصل الفائدة»[3]. وعلى هذا الأساس ننظر في جِهة التقريب من زاويتين هما تخصيص النَّكرة وتعميمها.

أولاً: تخصيص النَّكرة:

تكتسب النَّكرة صفة التخصيص التي تجعلها في دائرة التعريف أو تقربها منها في المواضع الآتية:

1 - **أن تكون النَّكرة موصُوفة**، ولوصف النَّكرة صُورتان: الأُولى تكون فيها الصِّفة ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿قُل لَّا نُقۡسِمُواْۖ طَاعَةٞ مَّعۡرُوفَةٌۚ﴾[5] فـ (مُسمّى) صِفة لـ (أجل)، و(معروفة) صفة لـ (طاعة)، والثانية تكون فيها الصِّفة مُقدّرة كما في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾[6] أي طائفة من غيركم، فيجوز الابتداء

(1) **الإيضاح في شرح المُفصل**، 1/ 184.
(2) المرجع السابق.
(3) **الفوائد المُحررة**، ص36.
(4) سورة الأنعام، من الآية: 2.
(5) سورة النور، من الآية: 53.
(6) سورة آل عمران، من الآية: 154.

بالنَّكرة الموصُوفة؛ لأنها إذا وُصفت تخصّصت فقربت من المعرفة ويصير الإخبار عنها مُفيداً[1]. ولكن يجب الانتباه إلى شَرط التخصيص في الصِّفة حتى تقرب النَّكرة من المعرفة، ففي قولنا: رجل من الناس عندنا، الصِّفة غير مُخصّصة فهي غير مُقربة وغير مُصحّحة للابتداء بالنَّكرة، بخلاف قولنا: رجل من الكرام عندنا، فالصفة مخصّصة ومُصحّحة.

2 - **أن تكون النَّكرة صفة لموصوف محذوف**، أو كما قيل: أن تكون خلفاً من موصُوف[2]، كما في قولهم: «**ضعيف عاذ بقرملة**»[3]، ويروى أيضاً: «**ذليل عاذ بقرملة**»[4]، وكما في قولك: مُؤمن خير من كافر. صحيح أننا في المثالين نعرب كلّاً من (ضعيف) و(مُؤمن) مبتدأ، وفي الحقيقة المبتدأ في المثالين محذوف، وحلّت صِفته محلّه. ولذلك هناك من اعتبر هذا الموضع داخلاً في النَّكرة الموصوفة[5]، وجِهة التقريب واضحة على الاعتبارين وهي التخصيص، فمن أقوى عوامل التخصيص الوصف.

3 - **أن تكون النَّكرة مُصغّرة**، والتصغير وصف في المعنى، ولذلك أدرج ابن هشام هذا الموضع في النَّكرة الموصوفة (لفظاً أو تقديراً أو معنى)[6]. ومن هذا قولك: رُجيل جاءني، ومُريّة عندنا، وعُصيفير في القفص، وهو كما ذكر ابن هشام والأَشموني وصف في المعنى[7]، وفيه تخصيص واضح قرّب النَّكرة من المعرفة.

4 - **أن تكون النَّكرة مضافة إلى ما لا تتعرّف به، بل تتخصّص به**، كما في قولك: ابن صديق جاءني، ففي الإضافة تخصيص، وكما في قولك:

(1) **اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب**، 1/ 131، **والإيضاح في شرح المُفصل**، 1/ 184.
(2) **مغني اللبيب**، ص609.
(3) المرجع السابق.
(4) **كتاب جمهرة الأمثال**، 1/ 466.
(5) **مغني اللبيب**، ص609.
(6) المرجع السابق، ص609.
(7) **مغني اللبيب**، ص609، **وشرح الأَشموني**، 1/ 271.

ضارب زيد الآن شجاع، على رأي ابن مالك في نكته على الحاجبية أن الإضافة هُنا تُفيد التخصيص أيضاً، فإن ضارب زيد أخص من ضارب[1]، وإن كان المُتداول بين النُّحاة أن إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله لا تُفيد المُضاف تخصيصاً ولا تعريفاً، فإن الاختصاص موجود قبل الإضافة كما قال ابن هشام[2]. فأصل ضاربُ زيدٍ ضاربٌ زيداً، فالوصف اختصّ بوقوعه على زيد، والمتأمّل يجد أن هذه الصفة لا تقع إلا على ضارب زيد في الحال أو الاستقبال، فالصفة مُقيّدة بزمن، وفي هذا تخصيص يقربها من المعرفة، وهذه الأمثلة يمكن إدراجها تحت النَّكرة العاملة.

5 - **أن تكون النَّكرة مُراداً بها واحد مخصُوص**، نحو (رجل) في: «رجل اختار لنفسه أمراً فما تريدون»[3]، فالمُراد بـ (رجل) واحد مخصوص وهو عمر بن الخطاب ﷺ، ويُمكن أن نَقيس فنقول ردّاً على شكوى في أُستاذ معيّن: أُستاذ أراد أن يُنفّذ اللائحة فصار مغضُوباً عليه، فواضح أن هذا المُسوّغ يرجع إلى التخصيص.

6 - **أن تعطف على اسم معرفة**، نحو قولك :سعيد ومهندس مسافران، وقولك: أنا وطالب أشرفنا على الرحلة، فالعطف من عطف المفردات، والنَّكرة في المثالين عُطفت على المبتدأ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ؛ لأن الواو تفيد التشريك في الحكم، والظاهر أن هذا المسوّغ يرجع إلى التخصيص.

7 - **أن يعطف عليها معرفة**، نحو: رجل وزيد قائمان، فـ (رجل) اشترك مع المعرفة (زيد) في الحكم فاقترب منه بالتخصيص، وكذلك في قولك:

(1) **همع الهوامع**، 4/ 271.
(2) **أوضح المسالك**، 3/ 87-92.
(3) **الأشباه والنظائر**، 2/ 68، وفيه: «نحو ما حكي أنه لما أسلم عمر بن الخطاب قالت قريش: صبأ عمر، فقال أبو جهل: مه، رجل اختار لنفسه أمراً فما تُريدون؟ ذكره الجرجاني في مسائله».

طالب والأُستاذ في الفصل، وقد أدخل ابن مالك وابن هشام والأَشموني هذا النوع تحت العطف، ونبّه ابن هشام والأَشموني إلى أن يكون المعطوف أو المعطوف عليه مِمّا يسوّغ الابتداء به[1].

8 - أن تكون معطوفة على نكرة يسوّغ الابتداء بها، كما في قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾[2]، فالمعطوف عليه (قول) تخصّص بالوصف فصحّ الابتداء به وعطف النَّكرة (مغفرة) عليه، وكما في قولك: كلمة حَقّ وشجاعة تُحقّقان العدل، فالذي سوّغ الابتداء بـ (شجاعة) هو عَطفها على نكرةٍ سَاغ الابتداءُ بها للإضافة، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ، والتقريب هنا من جِهة التخصيص.

9 - **أن يعطف عليها نكرة يسوّغ الابتداء بها**، كما في قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[3] أمثل بكم من غيرهما، وكما في قول الشاعر:

غرابٌ وظبيٌ أعضب القرن ناديا بصرمٍ وصردانُ العشيّ يصيح[4]

فالنَّكرة (غراب) عطف عليها نكرة موصوفة (ظبي أعضب القرن)، فقربت من المعرفة بالتخصيص، وصحّ الابتداء بها.

10 -**أن يخبر عنها بظرف مُختصّ**[5] **مُقدّم**، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[6]، وقولك: أمامك رجل، قال ابن مالك: «وقيّد بالاختصاص تنبيهاً على أنه لو جِيء به غير مُختص لم يُفدِ الإخبارُ بِهِ، نحو قولك:

---

(1) **مغني اللبيب**، ص610، و**شرح الأَشموني**، 1/ 272.

(2) سورة البقرة، من الآية: 263.

(3) سورة محمد، من الآية: 21.

(4) **شرح التسهيل**، 1/ 292، وقائله عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وفي هامشه: أعضب: مكسور القرن، صرم: قطع، صردان: جمع صُرد وهو طائر يصطاد العصافير.

(5) وضح عباس حسن المقصود بالاختصاص بقوله: «أن يكون المجرور في الخبر الواقع جاراً مع مجروره، وأن يكون المضاف إليه في الظرف المضاف الواقع خبراً، وأن يكون المسند إليه في الخبر الواقع جملة... أن يكون كلّ واحد مما سبق صالحاً بنفسه لأن يكون مبتدأ في جملة أُخرى». **النحو الوافي**، 2/ 487.

(6) سورة ق، من الآية: 35.

عند رجل مال»[1]؛ لأن وجود مال ما عند رجل ما معلوم لكلّ أحد، فإن فات اختصاص الخبر امتنع الابتداء بالنَّكرة لعدم الفائدة في الإخبار عنها[2].

11 -**أن يخبر عنها بجار ومجرور مُختصّ مُقدّم**، كما في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾[3]، وقولك: في الدار رجل، وصحّح الابتداء به كون الخبر جاراً ومجروراً مُختصاً مقدّماً كالظرف في الوضع السابق. وفي الفوائد المُحرّرة أن المُسوّغ هو الإخبار بالظرف أو الجار والمجرور المُختصين، والتقديم لدفع التباس الخبر بالصِّفة[4]. وأرى أن التقديم له غرضان دفع الالتباس وتقريب النَّكرة من المعرفة؛ فعندما يتقدّم الخبر عن المُخبَر عنه يصير المُخبَر عنه قريباً من المعرفة بما سبق عنه من الحكم.

12 -**أن تكون النَّكرة مخبراً عنها بجملة مُقدّمة مُختصّة**، نحو قولك: قصدك غلامه رجل، نفعك برّه والد، وحصّنك دعاؤها أمّ، وذكر السيوطي أن «إلحاق الجُملة في ذلك بالظَّرف والمجرور ذكره ابن مالك، وقد وافقه عصريّه البهاء ابن النحاس شيخ أبي حيّان في تعليقه على المقرب»[5]. ولتعليل تجويز الابتداء بالنَّكرة المُخبَر عنها بجملة مقدّمة قال: «لأن في تقديم هذه الجُملة وشبهها خبراً ما في تقديم الظرف من رفع توهّم الوصفية، مع عدم قبول الابتداء»[6]، أي عدم قبول الابتداء بالنَّكرة لولا ما تقدّم عليها. والمواضع الثلاث السابق تفصيلها تندرج في التَّخصيص؛ لأن الخبر في معنى الصِّفة، ولأننا حكمنا على المبتدأ النَّكرة قبل ذكره،

(1) **شرح التسهيل**، 1/ 294.
(2) **شرح الأَشموني**، 1/ 270.
(3) سورة الرعد، من الآية: 38.
(4) ص71.
(5) **همع الهوامع**، 2/ 32.
(6) **شرح التسهيل**، 1/ 295.

فلم يأتِ إلا بعد أن صار كأنه موصوف[1].

13 -**أن يكون معمول خبر النَّكرة الواقعة مبتدأ متقدّماً عليها**، جاء في **الأشباه والنظائر** أن من مُسوّغات الابتداء بالنَّكرة «أن يتقدّم معمول خبرها، نحو: في دراهمك ألف بيض، على أن يكون بيض خبراً»[2]. واعترض العجلوني على المثال بأن الظاهر أن المُقدّم خبر، وأن (بيض) صفة لـ (ألف)، ورأى أن الأَوْلى التمثيل بنحو: عندك رجل جالس. وأرى أنّ الأفضل التمثيل بنحو: بقلمك رجل كاتب، والظاهر عنده أن هذا المُسوّغ يرجع إلى التخصيص[3]؛ لأن تقديم جزء من الخبر هو بمثابة الوصف للمُخَبر عنه، وفي ذلك تقريب له من المعرفة.

14 -**أن تكون مُقاربة للمعرفة في عدم قبولها (أل)**، نحو قولك: أفضل من زيد صاحبك[4]، وخيرٌ من سعيد سعد؛ «لأن أفعل التفضيل إذا كان بـ (من) لا تصحبه الألف واللام»، وقد تخصّص بما تعلّق به. وكون أفعل التفضيل في المثالين مُبتدأ هو من المسائل التي يجوز فيها أن يكون المُبتدأ نكرة والخبر معرفة.

15 -**أن تقع جواباً للاستفهام**، سواء أكان الاستفهام بالهمزة وأم نحو: رجل قائم، في جواب من قال: أرجل قائم أم امرأة؟ أم الاستفهام ليس مُعادلاً بأم نحو: درهم، في جواب من قال: ما عندك؟ والتقدير: درهم عندي، قال ابن مالك: «ولا يجوز أن يكون التقدير: عندي درهم، إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغي أن يسلك به سبيل السؤال، والمقدّم في السُّؤال هو المبتدأ، فكان هو المُقدّم في الجواب ولأن الأصل تأخير الخبر»[5]. وبذلك تكون عِلة الابتداء بالنَّكرة كونها جواباً وليس تقديم

(1) **الإيضاح في شرح المُفصل**، 1/ 187.
(2) **الأشباه والنظائر**، 2/ 70.
(3) **الفرائد المُحررة**، ص190.
(4) **الأشباه والنظائر**، 2/ 67.
(5) **شرح التسهيل**، 1/ 295.

الخبر. وهذا المُقرب يرجع إلى الخُصوص لأن السائل يعلم وجود شيء ويطلب التعيين، وفي الإجابة نوع تخصيص.

16 -**أن تكون النَّكرة محصورة ولو معنى**، والحصر قد يكون بأحد أساليب الحصر كما في قولك: إنما رجل عندك، أو مُقدّراً كما في قولهم: «**شرّ أهرّ ذا ناب**». وقد وضع ابن مالك هذا الأخير تحت «أو مقدّراً إيجابه بعد نفي»[1]. ووضعه السيوطي تحت «أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر»[2]. وأوّله بـ «ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ»[3]. وعند العكبري أن علّة الابتداء بالنَّكرة في هذا المثل أنه في معنى النفي، أي ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ[4]. عند ابن الحاجب أنها في كلام مُقدّر بالفاعل حيث قال: «وإذا كانت في معنى الفاعل صحّ الابتداء به لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره، فكأنه موصوف، فالوجه الذي صحّ الإخبار به من الفاعل هو المُصحّح للابتداء بالنَّكرة التي في معنى الفاعل»[5]. وذكر أمثلة أُخرى هي «**شرٌّ يُجِيئُك إلى مخّةِ عُرْقُوبٍ**»[6] «**مأربة لا حَفَاوة**» أي حاجة جاءت بك لا عِناية بنا[7]. وعيّن ضابط هذا النوع بقوله: «وذلك في كلّ نَكِرة أخبر عنها بجُملة فعلية»[8]. وهُناك من النَّحويين من أَدرج هذا النوع وهذه الأمثال تحت النَّكرة الموصوفة تقديراً، أو تحت التعجّب معنى.

ومن أمثلة ابن مالك للنَّكرة المُقدّر إيجابها بعد نفي قول مُؤرج السدوسي:

---

(1) **شرح التسهيل**، 1/ 289.
(2) **الأشباه والنظائر**، 2/ 67.
(3) المرجع السابق.
(4) **اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب**، 1/ 131.
(5) **الإيضاح في شرح المُفصل**، 1/ 185.
(6) وفي كتاب **جمهرة الأمثال**: شرّ ما أجاءك إلى مُخّة عُرقوب، 1/ 549.
(7) **الإيضاح في شرح المُفصل**، 1/ 185.
(8) **الإيضاح في شرح المُفصل**، 1/ 186.

قــدر أحــلّــك ذا الــمــجــاز وقــد أرى

وأبــيّ مَــالــكَ ذو الــمــجــاز بــدار

أي: ما أحلّك ذا المجاز إلا قدر[1]، وقول آخر:

قــضــاء رمــى الأشــقــى بــسـهــم شــقــائــه

وأغــرى بــسُــبْــل الــخــيــر كــلَّ ســعــيــد[2]

والمثل «**شرّ أهرّ ذا ناب**» والبيت الثاني مثّل بهما العجلوني للنَّكرة الموصوفة بصِفة مُقدّرة، وللنَّكرة المحصورة، وذكر أن المسوّغ في المثالين وعلى التقديرين يرجع إلى التخصيص[3]. وقد جوّز عباس حسن إدخال الأمثلة المذكورة تحت كلٌّ من النَّكرة الموصوفة بصفة غير ملحوظة، والنَّكرة التي في معنى المحصور، واستحسن الثاني ومثّل له بجُملة: حادث دعاك للسفر المُفاجئ[4].

17 - **أن تكون النَّكرة عاملة**، إما رفعاً نحو: ضربٌ الزيدان حسنٌ، وإما نصباً نحو: متقنٌ عمله يشتهر اسمه، وأمرٌ بمعروف صدقة، ورغبةٌ في الخير خير، فالجار والمجرور في موضع نصب، وإما جراً نحو: رغيف خبز يكفيني، وكلمة خير تأسر النفس، وقوله ﷺ: «**خمس صلوات كتبهن الله على العبد**»[5]. قال ابن هشام: «وشرط هذه: أن يكون المضاف إليه نَكرة كما مثّلنا أو معرفة والمُضاف مِمّا لا يتعرّف بالإضافة نحو: مثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود»[6]. وهذا المُقرّب أو المُصحّح أو المسوّغ يرجع إلى التخصيص، ولكن يجب أن نُشير إلى أن مثالي ابن هشام

(1) **شرح التسهيل**، 1/ 295.
(2) المرجع السابق، و**الموشّح على كافية ابن الحاجب**، 1/ 99.
(3) **الفوائد المُحررة**، ص79.
(4) **النحو الوافي**، 1/ 490.
(5) **الموطأ**، كتاب صلاة الليل، باب الأمر بالوتر، ص96.
(6) **مغني اللبيب**، ص610.

الأخيرين يدخلان في النَّكرة المُضافة إلى ما لا تتعرّف به، وهي كما سبق مقرّبَةٌ بالتخصيص.

18 -**أن يُراد بها التفصيل أو التقسيم أو التنويع**، وذلك أن يتقدّم مُجمل فيفصل بالنَّكرة، حيث تذكر أقسامه أو أنواعه، نحو: درست الطلبة، فبعض ممتاز وبعض جيّد وبعض ضعيف، والناس رجلان: رجل أكرمته ورجل أهنته، والدهر يومان: يوم لك، ويوم عليك، وقول امرئ القيس:

فـأقبلت زحـفاً على الركبتين فـــثـــوب لبستُ وثوب أجرّ[1]

وقول النمر بن تولب:

فـيـوم عـلـيـنـا ويـوم لـــــنـا ويـوم نُـســاء ويـوم نُـســرّ[2]

وقول بعض العرب: **شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعى**[3]، وفي كلّ هذه الأمثلة احتمالات أُخرى للتقدير تُخرجها من علّة التفصيل أو التقسيم أو التنويع، وتدخلها أمثلة للنَّكرة الموصوفة لفظاً والأخبار المحذوفة، أو الموصوفة تقديراً. وهُناك تقديرات أُخرى في المثل الأخير تُخرجه من دائرة الابتداء بالنَّكرة لا داعي لذكرها، ولنُعدْ إلى ما أوردنا تحته هذه الأمثلة لنرى أن هذا المُقرّب أو المُسوّغ يرجع إلى التخصيص؛ لأن في التفصيل أو التقسيم أو التنويع إفراداً لكلّ قسم بحكم خاص قرّبه من المعرفة.

19 -**أن تكون النَّكرة في معنى الفعل**، وهذا النَّوع في رأي ابن هشام يشمل ثلاثة جوانب[4]: ما كان فيها معنى الدُّعاء نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ

(1) **الكتاب**، 1/ 86.
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق، و**أمالي ابن الشجري**، 1/ 72، وفيه: «فالأول حذفوا منه المُضاف، أي شهر ذو ثرى، والثرى التراب الندىّ، والثاني حذفوا منه العائد إلى الموصوف، وحذفوا معه المفعول أي شهر ترى فيه أطراف العُشب، والثالث كالأول، حذفوا منه المضاف، أي شهر ذو مرعى».
(4) **مغني اللبيب**، ص612.

إِلْ يَاسِينَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[2]، وما كان فيها معنى التعجّب نحو: عجب لك، وما كان فيها معنى الفعل على الإطلاق ودون اعتماد، على رأي الكُوفيين نحو: قائم الزيدان. وقد توزّعت هذه الأمثلة وما شابهها في بعض كتب النَّحو تحت أنواع: الدُّعاء، والتعجّب، ومعنى الفعل. والأمثلة التي تخصّ الدعاء أوردها العجلوني تحت الدُّعاء مُطلقاً، وتحت معنى الفعل[3]، وأشار في الأول إلى رجوعه إلى التخصيص وفي الثاني إلى رجوع أغلب أنواعه إليه.

20 -**أن تكون النَّكرة مُفيدة للأمر**، كما في قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾[4] على قِراءة الرفع كما ذكر السيوطي والعجلوني، وصحّ الابتداء بها عندهما لإفادتها، إذ المعنى: ليوصوا أزواجهم[5]. وذكر أبو حيّان عدة توجيهات للقِراءتين، منها أن (وصية) بالرفع مبتدأ وهي نَكرة موصوفة في المعنى، التقدير: وصية منهم أو من الله وخبر المُبتدأ لأزواجهم[6]، مع أن هُناك إعرابات غير هذا وتقديرات تخرج هذا الموضع من مسألة الابتداء بالنَّكرة، فإنه موضع طريف لم يُشر إليه إلا السيوطي ثم سجّله العجلوني في تكملته لمنظومة ابن مكتوم في مسوّغات الابتداء بالنَّكرة. ويُمكن أن نقيس على هذا فنقول: جلوس في أماكنكم، أي اجلسوا، وارتفاع عن الصغائر، وهكذا، والتخصيص واضح؛ لأنها في حكم الموصوفة.

21 -**أن يخبر عنها بأمر خارق للعادة**، نحو: شجرة سجدت، وبقرة تكلّمت، فـ «وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عن

(1) سورة الصافات، الآية: 130.
(2) سورة المطفِّفين، الآية: 1.
(3) **الفوائد المُحررة**، ص110-144.
(4) سورة البقرة، من الآية: 240. ورد في **البحر المحيط**، 2/ 553: «وقرأ الحرميان، والكسائي وأبو بكر: وصية بالرفع، وباقي السبعة بالنصب».
(5) **الأشباه والنظائر**، 2/ 70، **والفوائد المُحررة**، ص177.
(6) **البحر المحيط**، 2/ 553.

النَّكرة فائدة بخلاف نحو: رجل مات»[1]. ومثّل السيوطي لهذا النوع بـ «إنسان صبر على الجوع عشرين يوماً ثم سار أربعة برد في يومه»[2]، والتخصيص واضح في أنه ليس كلّ فرد من أفراد الجنس يقع منه ذلك، فالخبر خاصّ بمن أخبر عنه.

22 -**أن تكون النَّكرة نائب فاعل في المعنى**، يقول العجلوني في آخر بيت مُكمّل لمنظومة ابن مكتوم:

وما كان في التقدير نائب فاعل

فخذ عدّها واحرص على ما تحرّرا

ومثّل لهذا النوع بما وَرَدَ في ألفية ابن مالك:

..... وكلمة بها كلام قد يؤم

فـ (كلام) مُبتدأ، وسوّغ الابتداء به كونه نائب فاعل في المعنى لـ (يؤم)[3]، وأشار إلى أن هذا المُسوّغ يرجع إلى التخصيص؛ لأن النَّكرة لما أشبهت نائب الفاعل فكأنها كذلك، وهو كالفاعل قد تخصّص بالحكم المُتقدّم تقديراً وحكماً لا حقيقة[4]، الحق أن هذا النوع لا بدّ أن يلحظ فيه تقدير صفة تقربه من المعرفة.

23 -**أن تكون مُفيدة للمُفاجأة**، هذا الموضع نسبه السيوطي إلى ابن الطراوة، وذكر تمثيله له بـ «**شيء ما جاء بك**»[5]. ويُمكن إدراج هذا المثال تحت أن تكون النَّكرة موصوفة بصفة مقدّرة، أو تحت شبهها بالفاعل معنى، أو تحت الحصر معنى، وجهة التقريب في جميع التقديرات هي التخصيص.

(1) **مغني اللبيب**، ص613.
(2) **الأشباه والنظائر**، 2/ 70.
(3) **الفوائد المُحررة**، ص208.
(4) المرجع السابق.
(5) **الأشباه والنظائر**، 2/ 70.

24 -**أن تكون في معنى التعجّب**، نحو قولك: عجب لك، وهذا يختلف عن (ما) التعجّبية، ومنه قول الشاعر:

عجبٌ لتلك قضيةً وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب[1]

فـ (عجب) مُبتدأ، و(لتلك) مُتعلّق بمحذوف خبر، و(قضيةً) تمييز، والمُسوّغ ما في النَّكرة من معنى التعجّب حيث قرّبها من المعرفة، وهو يرجع إلى التخصيص، ويمكن إدراج هذا تحت معنى الفعل.

25 -**أن تكون في معنى الدعاء**، نحو قولك: سلام لك، وويل له[2]، ومثّل له ابن مالك والخبيصي بقول الشاعر:

لقد ألّب الواشون ألباً بجمعهم فتُربٌ لأفواه الوُشاة وجندلُ[3]

ومنه قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾[5]، والنَّكرة في هذه النَّماذج فيها جهتان للتخصيص معنى الدعاء وارتباط الإخبار عنها بكون خاصّ، ويُمكن إدراج هذا تحت معنى الفعل، وقد سبق إدراج النوعين الأخيرين تحته.

26 -**أن تدلّ على مدح أو ذمّ أو تهويل**، فالمدح نحو: بطلٌ في المعركة، وبليغٌ على المنبر. والذمّ نحو: جبانٌ مُدبرٌ، وفاسقٌ في المجلس. والتهويل نحو: دمارٌ في القرية، وجحيم في المعركة.

وأغلب تلك الأمثلة ذكرها الأستاذ عباس حسن تحت هذا النوع[6]، والظاهر أن جِهة التقريب في هذا النَّوع التخصيص، فالمُخبْر عنه يحمل في ذاته خُصوصية ما اتصف به، فصحّ الإخبار عنه لما في الخبر عنه من فائدة للسامع.

(1) **الكتاب**، 1/ 319، **والفوائد المُحررة**، ص173.
(2) **الأشباه والنظائر**، 2/ 67.
(3) **شرح التسهيل**، 1/ 295، **والموشّح على كافية ابن الحاجب**، 1/ 99.
(4) سورة الصافات، الآية: 130.
(5) سورة المطففين، الآية: 1.
(6) **النحو الوافي**، 1/ 486.

ومِمّا يدخل في هذا النَّوع وبمعنى المدح المثل «**أمتٌ في الحجر لا فيك**»[1]، قال ابن الحاجب: «وإنما المعنى مدحه بأنه لا اعوجاج فيه»[2]، ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[3]، ذكر الرَّضيّ هذه الآية والمثل السابق تحت مِمّا لا يحصى ولا ضابط له من المواضع التي يبتدأ فيها بالنَّكرة[4].

27 -**أن تكون في جواب الذي نفى**، أي في جواب المنفي عُموماً من غير وقوعها بعد (إنّ)[5] نحو قولك: رجل في الدار، جواباً لمن قال: ما في الدار أحد، وقولك: دعاء يُفيده، جواباً لمن قال: لا شيء يفيد الميت. والتقريب ملحُوظ في الانتقال من عُموم النفي في الكلام السابق إلى التخصيص الذي في الجواب.

28 - أن تقع النَّكرة بعد واو الحال، ومنه ما في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[6]، ومثّل لها ابن مالك بقول عبد الله بن الدمينة:

عرضنا فسلّمنا فسلّم كارهاً

علينا وتبريحٌ من الوجد خانقُه[7]

وقول الآخر:

سرينا ونجمٌ قد أضاء فمُذ بدا

محيّاك أخفى ضوؤه كلّ شارق[8]

وأشار العجلوني إلى علّة الابتداء بالنَّكرة في البيت الأخير قائلاً: «وعلّة جواز الابتداء بالنَّكرة الواقعة حالاً حصول الفائدة، إذ العادة لا توجب ألا

(1) **الكتاب**، 1/ 329.
(2) **الإيضاح في شرح المُفصل**، 1/ 186.
(3) سورة القيامة، الآية: 22.
(4) **شرح الرَّضيّ على الكافية**، 1/ 233.
(5) **الفوائد المُحررة**، ص161.
(6) سورة آل عمران، من الآية: 154.
(7) **شرح التسهيل**، 1/ 294.
(8) المرجع السابق.

يخلو السَّرى من مُقارنة إضاءة نجم ما، بل يجوز أن يخلو السَّرى منها، فيفيد الإخبار، وكذا تُقرّر الفائدة في كلّ موضع بحسبه»[1]. وبيّن علة التخصيص بقوله: «هذا المُسوّغ يرجع للتخصيص لأن الجملة الحاليّة قيدٌ لعاملها ومُخصّصةٌ له، ولا يُخصّص إلا الخاص»[2]. ويرى ابن هشام أن اشتراط النَّحويين وقوع النَّكرة بعد واو الحال ليس بلازم بدليل وقُوعها في أول جُملة الحال من غير واو في قول الشاعر:

الـذئـبُ يـطـرقـهـا فـي الـدهـر واحـدة

وكـــلّ يـــوم تـــرانـــي مُـديـةٌ بـيـدي[3]

فـ (مُديةٌ) نكرة واقعة في أول جملة الحال وغير مسبُوقة بالواو.

29 - **أن تقع بعد فاء الجزاء**، نحو قولك: مطالب الحياة كثيرة، إن تيسّر بعض فبعضٌ لا يتيسّرُ، وقولك: الآمال لا تنفد، إن تحقّق واحد فواحد يتجدّد، ففاء الجزاء هي الداخلة على جواب الشَّرط، والاسم الواقع في أول الجواب نَكرة. وقد مثّل عباس حسن بالمثالين السابقين، ويمكن القياس عليهما فهما مقيسان على ما استدلّ به أغلب النحاة لهذا النوع وهو قول العرب: «**إن هلك عيرٌ فعيرٌ في الرباط**»[4]. وابن هشام يرى أن المُجوّز هو الصفة المُقدّرة، فالمعنى عنده (فعير آخر)[5]، وهذا المُقرّب يرجع إلى التخصيص لتقييد مدخول الفاء بالشَّرط، وفي الشَّرط تخصيص.

30 - **أن تقع تالية لـ (إذا) الفجائية**، نحو قولك: خرجت فإذا رجل بالباب، ومثّل له الأَشموني بقول الشاعر:

(1) **الفوائد المُحررة**، ص122.
(2) **الفوائد المُحررة**، ص؟؟؟.
(3) **مغني اللبيب**، ص613.
(4) **كتاب جَمهرة الأمثال**، 1/ 109.
(5) **مغني اللبيب**، ص615.

حسبتك في الوغى مِردى حروب

إذا خورٌ لديك فقلتُ سُحقا[1]

ويرجع هذا المُسوّغ إلى التخصيص لقلة إبهام النَّكرة باتصافها بالفجاءة[2].

31 - **أن تقع بعد لام الابتداء**، نحو قولك: لرجلٌ قائمٌ، وقولك: لانتصارٌ باهرٌ، وسوّغ الابتداء دخول لام الابتداء؛ لأن التوكيد يكون لمُنكر أو مُتردّد، فيحصل بذلك التخصيص للنَّكرة، وبالتخصيص يكون في الإخبار عنها فائدة[3]؛ لأنها قربت من المعرفة.

32 - **أن تسبقها (إنّ) في جواب المنفي**، نحو قولك: إنّ رجلاً في الدار، في جواب من قال: ما رجل في الدار، والتخصيص فيه من جانبين الأول كون (إنّ) من مُؤكّدات الحكم، ولا يلقى حينئذ إلا لمُنكر له أو متردّد، فيكون المخاطب عالماً به في الجُملة، والآخر أنّه إذا ابتدئ بها عُلِمَ أنّ ما بعدها شيء يُؤكّد بها، فَتَخْصِيصُ النَّكرة بعدها كتخصيص الفاعل بتقديم الفعل[4]، والذي اشترط الوقوع في جواب المنفيّ السيوطي[5]، وقد تقدّم أنه من مُقرّبات النَّكرة وقوعها في جواب المنفي، وبذلك يكون لهذا الموضع ثلاث جِهات للتخصيص.

33 - **أن تكون مسبُوقة بناسخ**، أيِّ ناسخٍ سواء أكان حرفاً أم فعلاً، نحو قولك: كان إحسانٌ رعايةَ الضعيف، وقد ذكر هذا النوع الأُستاذ عباس حسن، وأشار إلى أنه يصحّ في أسماء النَّواسخ أن تكون في أصلها معارف أو نكرات، ومن أمثلته لهذا النوع قول الشاعر:

(1) **شرح الأَشموني**، 1/ 275.
(2) **الفوائد المُحررة**، ص175.
(3) المرجع السابق.
(4) المرجع السابق.
(5) **الأشباه والنظائر**، 2/ 68.

ولـيـس شَـيء أعـزَّ عـنـدي مـن الـعـلـ

ـم فـمـا أبـتـغـي سـواه أنـيـسـا[1]

والنَّكرة في هذا الموضع لا تُسمّى مُبتدأ، وإنما تسمّى اسم الناسخ.

والظاهر أن التقريب في المثالين الأولين من طريق التخصيص، أما ما في البيت فمن طريق العُموم؛ لذلك سنُشير إليه في ركن التعميم.

34 - **أن تقع بعد (بينا) و(بينما)**، أشار إلى هذا النَّوع السيوطي، ومثّل له العجلوني بـ «بينا أو بينما عسرٌ دار يسرٌ»[2] ونبّه إلى أن بينا وبينما مما يُضافان إلى الجُمل، وإلى القول بكون بينما مكفوفة بـ (ما) عن الإضافة إليها، وإلى أنهما من الظروف الزمانية، ويجابان بـ (إذ)[3]، ومن المثال يظهر أن تقريب (عسر) إلى المعرفة جاء من جِهة التخصيص بالظرف المقدّم.

35 - **أن تقع بعد (كم) الخبرية**، واستدلّ لذلك ابن عقيل والأَشموني يقول الفرزدق:

كـم عـمّـةٌ لـك يـا جـريـر وخـالـةٌ

فـدعـاءُ قـد حـلـبـت عـلـيّ عـشـاري[4]

وذلك على رفع (عمة)، وقد رويت بالرفع والنصب والجرّ، وعلى الرفع تكون (عمة) مبتدأ، والخبر (قد حلبت)، و(كم) إما نصب على الظرفية لـ (حلبت) أو مفعول مُطلق عامله (حلبت)، والذي قرب النَّكرة (عمة) من المعرفة هو سبقها بـ (كم) الخبرية على رأي ابن عقيل والأَشموني. ولكن هُناك مُقرّب آخر أشار إليه الشيخ محمد محيي الدِّين عبد الحميد هو الوصف

(1) **النحو الوافي**، 2/ 486.
(2) **همع الهوامع**، 2/ 31، **والفوائد المُحررة**، ص193.
(3) **الفوائد المُحررة**، ص192.
(4) **شرح ابن عقيل**، 1/ 211، **وشرح الأَشموني**، 1/ 277.

بـ (لك) الملفُوظ و(فدعاء) المُقدّر والمذكور بعد (خالة). ومع ذلك فالاعتراض على الدليل لا يهدم القاعدة؛ لأنه يُمكننا أن نقول على سبيل التمثيل: كم كتبٌ قرأت فأفادتني، فيكون المُقرّب هو سبق النَّكرة بـ (كم) الخبرية، ومع أن (كم) للتكثير والمُبالغة، فإنها لا تفيد الغاية في العُموم؛ لأن تكثيرها في دائرة علم المتكلّم وهو ما يعني الخُصوص.

36 - **أن تكون معرفة معنى مثل (مذ ومنذ)**، في نحو قولك: ما رأيته مذ يومان، ما رأيته منذ يومان، فالمعنى: أمدُ انقطاع الرؤية يومان[1]. فكلٌّ من (مذ) و(منذ) مُبتدأ بمعنى الأمد، أي أمد انقطاع، و(يومان) خبر، والذي جوّز الابتداء بهما كونهما معرفة معنى، وأشار ابن هشام إلى أن لـ (مذ ومنذ) ثلاث حالات[2]:

إحداها: أن يليهما اسم مجرور نحو: ما رأيته مذ يومِ الخميس، منذ يومين.

والثانية: أن يليهما اسم مرفوع نحو: ما رأيته مذ يومُ الخميس، منذ يومان، وإعرابهما عند ابن السراج والفارسي (مبتدآن وما بعدهما خبر) ومعناهما الأمد، إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأول المدة إن كان ماضياً.

والثالثة: أن يليهما الجُمل الفعلية أو الاسمية.

ونحن لا نجد أحداً من النحويين يدرجهما ضمن المعارف، ولكن عند الإعراب إذا كان ما بعدهما مرفوعاً فيقدّرونهما بمعرفة ويعربونهما مبتدأ، ومن هُنا ظهرت جِهة القرب من المعرفة وهو المعنى الذي يفيد التعيين أو التخصيص.

تلك مواضع تقريب النَّكرة من المعرفة للابتداء بها من زاوية التخصيص،

(1) **النحو الوافي**، 2/ 489.
(2) **مغني اللبيب**، ص441-442.

وقد بلغت ستة وثلاثين موضعاً، يُمكن أن تنقص بشيء من التجميع، ويُمكن أن تزيد بشيء من التفصيل.

ثانياً: تعميم النَّكرة:

ذكرتُ سابقاً ما نقله السيوطي عن شيخه جمال الدِّين محمد بن عمرون بخصوص الضابط في جواز الابتداء بالنَّكرة، وهو قربها من المعرفة لا غير، وتفسيره للقرب من المعرفة بأحد شيئين هما الاختصاص أو العُموم، وفصّلتُ القول في المواضع التي تكون فيها النَّكرة في دائرة الخصوص، أي المواضع التي يكون فيها للإخبار عن النَّكرة فائدة لقربها من المعرفة بالتخصيص، وهي كثيرة كما مرّ. والآن أفصّل القول في المواضع التي تكون فيها النَّكرة عامة تستغرق كلّ أفراد الشيء المُخبَر عنه، أي المواضع التي يكون فيها للإخبار عن النَّكرة فائدة لقربها من المعرفة بكونها في غاية العُموم، وهي:

1 - **أن تكون النَّكرة عامة**، كما في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[1]، وقولك: كلٌّ مُحاسبٌ على عمله، فلفظ (كلّ) نكرة تُفيد الاستغراق، فهي تُفيد العُموم الذي يشمل جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرّف بلام الجنس، ولذلك جاز الابتداء بها.

2 - **أن تكون مُراداً بها حقيقة الشيء وذاته الأصلية**، المُراد حقيقة الشيء من حيث هي دون النظر إلى الأفراد، وذلك نحو: قولك: حديد خير من نُحاس، رجل أقوى من امرأة، وما وَرَدَ في الأثر: «**تمرة خير من جرادة**»[2]. قال ابن الحاجب: «وذلك جارٍ في كلّ نَكرة لم يقصد بها واحد مُختص فكان في معنى العُموم، وذلك مُصحّح مُستقل»[3]، والذي

(1) سورة البقرة، من الآية: 116. وفي **إعراب القُرآن وبيانه**، 1/ 163، أن التنوين في (كل) عوض عن كلمة، أي كلّ فرد من أفراد المخلوقات.

(2) **الموطأ**، كتاب الحج، ص245.

(3) **الإيضاح في شرح المُفصل**، 1/ 184، وقد ورد ذكر هذا النوع من المُقربات في **همع الهوامع**، 2/ 30، وفي **النحو الوافي**، 2/ 491.

سوّغ الابتداء هنا هو العُموم الشمولي الذي يدلّ عليه هذا النوع من النَّكرة، فالاسم عندما يعمّ جميع الأفراد يكون قد تعيّن وتخصّص لأنه لا تعدّد في جميع الأفراد بل هو أمر واحد[1].

3 - أن تكون اسم شرط، نحو قولك: من يقمْ أقمْ معه، ومن زرع حصد، فـ (من) مُبتدأ وجاز الابتداء بها لعُمومها، واختلف في الخبر، فقيل: جُملة الشرط، وقيل: جُملة الجواب، وقيل: مجموع الشرط والجواب، وقيل: المُبتدأ لا خبر له. وأعتقد أن الثالث هو الصحيح. ومن وقوع المُبتدأ نكرة اسم شرط ما في قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[2]، قال الرَّضيّ: «وكذلك كلمات الشَّرط... تحصل الفائدة فيها بسبب التعيّن الحاصل من العُموم، لا بسبب تخصيصها بشيء»[3].

4 - **أن تكون اسم استفهام**، نحو قولك: ما عندك؟ من جاءك؟ كم مالك؟ فكل اسم استفهام في هذه الجُمل مبتدأ، وصحّ الابتداء به لعُمومه؛ لأن أسماء الاستفهام من صِيغ العُموم[4]، فهي مثل أسماء الشَّرط في ذلك.

5 - **أن تكون (كم) الخبرية**، نحو قولك: كم كتابٍ لي، فـ (كم) بمعنى عدد كثير، لذلك كان هذا المسوّغ يرجع إلى العُموم[5]، ومن ذلك (كم) التي في قول الفرزدق على رواية جرّ (عمّة):

كـم عـمّـةٍ لـك يـا جـريـر وخـالـة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري[6]

فـ (كم) على هذه الرواية مُبتدأ، وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى العُموم.

6 - **أن تكون (ما) التعجّبية**، نحو قولك: ما أحسن زيداً، وعبّر ابن مالك عن

(1) **الفوائد المُحررة**، ص49.
(2) سورة الأنعام، من الآية: 160.
(3) **شرح الرَّضيّ على الكافية**، 1/ 234.
(4) **شرح الأَشموني**، 1/ 270.
(5) **الفوائد المُحررة**، ص85.
(6) **شرح ابن عقيل**، 1/ 211.

هذا النَّوع بالنَّكرة المُبتدأ بها لقصد الإبهام[1]. وعلّل العكبري الابتداء بـ (ما) في التعجّب بما فيها من الإبهام والعُموم[2]، وفسّرها بـ (شيء) حسّن زيداً[3]. هذا وكلّ النحويين مُتفقون على إعراب (ما) مبتدأ، وأوّلوها بنكرة تامة أو موصُوفة أو بأنها اسم استفهام أو اسم موصول، وما يدخل معنا هنا تأويلها بنكرة تامة، فهي عامة، وبذلك يكون تقريبها من المعرفة من جِهة العُموم والشمول.

7 - **أن تكون تالية لنفي**، والنفي قد يكون بالحرف أو بالاسم أو بالفعل كما في الأمثلة الآتية:

- **بالحرف**: ما رجل في الدار، لا رجل في الدار، ما أحدٌ أغيرُ من الله، ما واقفٌ الرجلان. فالنَّكرة الواقعة بعد حرف النفي في الأمثلة مبتدأ، وفي المثال الأخير المُبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر.
- **بالفعل**: ليس قائم الرجلان. اسم ليس في هذا المثال له فاعل سدّ مسدّ الخبر.
- **بالاسم**: كما في قول الشاعر:

غير لاءٍ عداك فاطّرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم[4]

فـ (غير) مبتدأ، (لاءٍ) مخفوض بالإضافة ورافع لفاعل سدّ مسدّ الخبر، وصحّ الابتداء لأنّ المُبتدأ المُضاف إلى اسم الفاعل دالّ على النفي فكأنّه (ما)[5].

وقول الحكمي:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهمّ والحزن[6]

(1) شرح التسهيل، 1/ 239.
(2) اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب، 1/ 131.
(3) المُتّبع في شرح اللمع، 1/ 228.
(4) شرح الأشموني، 1/ 255.
(5) منحة الجليل بشرح ابن عقيل، 1/ 179.
(6) مغني اللبيب، ص212، وشرح ابن عقيل، 1/ 180.

فـ (غير) مُبتدأ كما في البيت السابق، ولا خبر له بل لما أُضيف إليه مرفوع يغني عن الخبر، وذلك لأنّه في معنى النَّفي، فالوصف (مأسوف) المُضاف إليه الرَّافع لنائب الفاعل (على زمن) في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنّه قيل: ما مأسوف على زمن[1]. قال ابن الحاجب: «إنّ النَّكرة في سِياق النفي تعمّ، وإذا عمّت كانت للجميع فكانت في المعنى كالمعرفة»[2]. فالذي صحّح الابتداء بالنَّكرة في كلّ الأمثلة السابقة ما فيها من شمول، فـ «إنّ النَّكرة في سياق النَّفي تفيد ذلك، وإذا عمّت كان مدلولها جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرّف بلام الجنس التي للاستغراق، فهي راجعة إلى العُموم»[3].

8 - أن تقع بعد أداة استفهام، نحو قولك: أرجل عندك؟ وهل رجل في الدار؟ وأقائم زيد؟ وقوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[4]. ذكر العجلوني علّة الابتداء بالنَّكرة في المثالين الأوّلين قائلاً: «لأنها فيهما عامة، لأنه استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير خُصوصية لفرد على فرد فحصل الشياع»[5]. فجِهة التقريب هي العُموم، وهذا العُموم ظاهر في الآية الكريمة؛ لأن الاستفهام فيها للإنكار، فهو في معنى النفي، وقد تقدم أنّ النَّكرة بعده تعمّ، أما الابتداء بها في المثال الثالث فعلى رأي العكبري لعلّتين الاعتماد على الاستفهام ونيابتها عن الفعل[6]. وقد عرفنا جِهة التقريب في الاستفهام وهي التعميم وجِهة التقريب فيما كانت فيه بمعنى الفعل وهي التخصيص، ولكن الحكم يجب أن يعلّل بعلّة واحدة، والعلّة الثانية غير مُجمع عليها بين البصريين والكوفيين؛ لأنه لا يجوز قائم زيد عند البصريين، ويجوز أقائم زيد؟ عند الفريقين. ومن ثمّ

(1) **مغني اللبيب**، ص212.
(2) **الإيضاح في شرح المُفصل**، 1/ 185.
(3) **الفوائد المُحررة**، ص148-150.
(4) سورة النمل، من الآية: 60.
(5) **الفوائد المُحررة**، ص49.
(6) **اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب**، 1/ 131.

يكون مقرّب النَّكرة من المعرفة هو الاعتماد على الاستفهام لما فيه من معنى العُموم. ومن أمثلة النحو الوافي للابتداء بالنَّكرة بعد الاستفهام قول من طالت غربته:

وهـل داءٌ أمـرُّ مـن الـتـنـائـي وهـل بـرءٌ أتـمُّ مـن الـتـلاقـي[1]

9 - أن تكون تالية لأداة شرط، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[2]، وقول زيد بن رُزين المحاربي:

أتجزعُ إنْ نفسٌ أتاها حِمامُها فهلّا التي عنْ بيْنَ جَنبيك تدْفعُ

وذلك على رأي الأخفش والكوفيين في جواز دخول أدوات الشرط على المبتدأ[3]. قال الأخفش في الآية: «فابتدأ بعد (إن)، وأن يكون رفع (أحد) على فعل مضمر أقيس الوجهين لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكّنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ»[4]، فجوّز أن يكون (أحد) مبتدأ، والأقيس عنده أن يكون فاعلاً لفعل محذوف. أما بخُصوص بيت المحاربي، فقال: «وقد زعموا أنّ قول الشاعر:

أتجزعُ إنْ نفسٌ أتاها حِمامُها فهلّا التي عنْ بيْنَ جَنبيك تدْفعُ

لا ينشد إلا رفعاً، وقد سقط الفعل على شيء من سببه، وهذا قد ابتدئ بعد (إن)، وإن شئت جعلته رفعا بفعل مضمر»[5]، فجوّز الأمرين من غير ترجيح. وبخصوص دخول (إذا) الشرطية على الاسم في مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[6]، قال ابن هشام: «وإنما دخلت الشرطية على الاسم...

(1) **النحو الوافي**، 1/ 486.
(2) سورة التوبة، من الآية: 6.
(3) **الفوائد المُحررة**، ص197.
(4) **معاني القرآن** للأخفش، 1/ 354.
(5) المرجع السابق.
(6) سورة الانشقاق، الآية: 1.

لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مُبتدأ خِلافاً للأخفش»[1]. وبغضّ النظر عن الخِلاف في الإعراب، فالنَّكرة جاءت تالية لأداة شرط، فالشَّرط وطّأ للنطق بالنَّكرة. وعلى رأي الكوفيين والأخفش هي مبتدأ، والمُصحّح للابتداء يرجع إلى التعميم لأن النَّكرة في سياق الشرط للعُموم كما في سِياق النفي[2].

10 -**أن تكون بعد (أمّا)**: أشار إلى هذا النوع الرَّضيّ[3]، ويُمكن التمثيل له بقولك: أمّا سَفَر فلا أستطيع، وقولك: أمّا سيّارة فليست عندي، وأمّا درّاجة فلا أملكها. والظاهر أن في المثال الأول نفياً لاستطاعة السفر، وفي الثاني نفياً لوجود أيّ سيّارة وامتلاك أيّ درّاجة. والنَّكرة بعد (أمّا) في الأمثلة مُبتدأ، والمُقرّب لها من المعرفة هو العُموم.

11 -**أن تكون بعد (لولا) الامتناعية**: مثّل ابن مالك لهذا النوع بقول الشاعر:

لــولا اصــطــبــار لأودى كــلّ ذي مِــقــة

حيـن استـقـلّـت مـطـايـاهـن بـالـظُّـعـن[4]

ونقل العجلوني عن اللّقّاني قوله: «وإنما ساغ الابتداء بالواقع بعد (لولا) لأنها تقتضي انتفاء جوابها، فهي حرف نفي في الجملة، فأشبه الواقع بعدها ما يقع بعد النفي»[5]. وبِناء على ذلك، فجانب التقريب فيما وَرَدَ بعد (لولا) هو التعميم، وفي منحة الجليل: «وإنما كان وقوع النَّكرة بعد (لولا) مسوّغاً للابتداء بها؛ لأن (لولا) تستدعي جواباً يكون مُعلّقاً على جُملة الشرط التي يقع المبتدأ نَكرة فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع هذه النَّكرة»[6]. وبناء على هذا، فجانب التقريب هو التخصيص. ومهما يكن فإنه من حق المتكلّم أن

(1) **مغني اللبيب**، ص127.
(2) **الفوائد المُحررة**، ص203.
(3) **شرح الرَّضيّ على الكافية**، 1/ 232.
(4) **شرح التسهيل**، 1/ 294.
(5) **الفوائد المُحررة**، ص128-129.
(6) 1/ 210.

يأتي بالنَّكرة بعد (لولا) مبتدأ خبره محذوف، فيقول على سبيل التمثيل: لولا رجاءٌ لقتل المُذنب نفسه.

12 -**أن تكون بعد (لو ما) الامتناعية**: نحو قولك: لو ما صبرٌ لفات النصر، وقولك: لو ما سبّاح لمات الغريق، وإنما صحّ الابتداء بالنَّكرة بعد (لو ما) لأنها مثل (لولا) تقتضي انتفاء جوابها، فأشبه الواقع بعدها ما يقع بعد النَّفي[1]، وبذلك تكون جِهة التقريب من المعرفة التعميم.

13 -**أن يؤتى بها للمُناقضة**[2] نحو قولك: رجل قام، لمن زَعَم أنّ امرأة قامت، ويُمكن أن تقول: عُرسٌ أُعلن، لمن صاح بأنّ انفجاراً حدث، فصحّ الابتداء بالنَّكرة في الجُملتين لأنها في الأُولى بمعنى (رجل ما) بدلاً من (امرأة ما)، وفي الثانية بمعنى (عرس ما) بدلاً من (انفجار ما)؛ لأنه جِيء بها نقيضاً لقول سابق فحصلت فائدة لم تكن حاصلة سابقاً، وهي بطلان زعم المُخبر، فالمُسوّغ في النَّكرتين يرجع إلى التعميم البدلي[3].

14 -**أن تكون في مَـثَـلٍ**: ومثّل لها السيوطي بالمثل «**ليس عبد بأخ لك**»[4]، مُؤسّساً ذلك على قاعدة أنّ الأمثال لا تغير[5]. والحق أنّ هذا المثل يندرج تحت النَّكرة التالية لنفي، ويندرج تحت النَّكرة المسبوقة بناسخ، فكونها في مثل ليس مُصحّحاً مُستقلًا، ولكن نسجّله هنا كما فعل السيوطي؛ لأنه قد تأتي في مثل لا مُقرّب فيه من المقرّبات التي ذكرناها، فتكون العلّة هي ورودها في مثل، والمقرّب في هذا المثل هو التعميم.

(1) **الفوائد المُحررة**، ص193.
(2) **الأشباه والنظائر**، 2/ 70.
(3) **الفوائد المُحررة**، ص176.
(4) كتاب **جمهرة الأمثال**، 2/ 185، و**همع الهوامع**، 2/ 29.
(5) **همع الهوامع**، 2/ 29.

15 -**أن تكون مُبهمة**: ذكر هذا النوع كلٌّ من ابن عقيل والأَشموني ومثّلا له بقول امرئ القيس[1]:

مرسّعة بين أرساغه به عسم يبتغي أرنبا

وذكر السيوطي هذا النوع تحت (أن تكون النَّكرة لا تُراد لعينها) ومثّل له ببيت امرئ القيس، مُعلّلاً للابتداء بالنَّكرة بأنه لا يُريد مرسّعةً دونَ مرسعةٍ، وهذا عُموم الشمول[2]. وذكره العجلوني تحت (أن تكون النَّكرة واقعة في ضرورة الشعر)، ومثّل له ببيت امرئ القيس كذلك، مُشيراً إلى أنّ الظاهر أنّ هذا البيت يرجع إلى التعميم على معنى كلّ مرسعة بين أرساغه على سبيل المُبالغة، ثم نبّه إلى أنّ الابتداء بالنَّكرة ليس من ضرورة الشعر[3]. وأقول: النَّكرة في بيت امرئ القيس يُمكن أن تحمل على عدة وجوه، منها أن تكون خبراً لمُبتدأ محذوف تقديره تميمة، و(مرسعة) التي هي الخبر بمعنى معلّقة، وبهذا لا شاهد للابتداء بالنَّكرة في هذا البيت. ويُمكن أن تكون (مرسعة) صفة لموصوف محذوف تقديره تميمة، وبهذا يدخل معنا الشاهد على أنّ المسوّغ هو تخصيص النَّكرة بالوصف. فمن مواضع الابتداء بالنَّكرة أن تكون صفة لموصوف مُقدّر، وتكون جِهة التقريب هي التخصيص. ويمكن أن تُحمل على الإبهام، كما في قولك: زائر عندنا، وهو الأولى لما فيه من العموم والشمول، ولا أرى ما يُصحّح الحمل على الضرورة. وأضيف أنّ هذا النوع، أقصد النَّكرة المُبهمة أو التي لا تراد بعينها هو عكس ذلك النوع الذي رأيناه تحت النَّكرة التي يُراد منها واحد مخصُوص، وإذا كان التقريب هناك بالتخصيص فهنا بالتعميم.

وبذلك نكون قد جمعنا مواضع تقريب النَّكرة من المعرفة من زاوية التعميم الذي يشمل أفراد الجنس دون تخصيص فرد عن آخر في الحكم، وهو

(1) **شرح ابن عقيل**، 1/ 208، و**شرح الأَشموني**، 1/ 278.
(2) **الأشباه والنظائر**، 2/ 70.
(3) **الفوائد المُحررة**، ص204-206.

المُصحّح للابتداء بالنَّكرة، فبلغت خمسة عشر موضعاً، قد تزيد بالنقل إليها من القسم السابق أو تنقص بالنقل منها إعمالاً لبعض الآراء في التحليل والتصنيف.

ويجدر بنا هنا الإشارة إلى أمرين:

الأول: أنه قد أُلّفت منظومتان في جواز الابتداء بالنَّكرة إضافة إلى ما وَرَدَ في المُتون النَّحوية بالخصُوص، ومن تلك المنظومات: أبيات لتاج الدِّين ابن مكتوم، وهي أربعة عشر بيتاً، وزاد عليها إسماعيل العجلوني ثمانية أبيات[1]، وأبيات لخليل الإسعردي، وهي ستة عشر بيتاً[2].

الثاني: أن كلّ المواضع التي صحّ فيها الابتداء بالنَّكرة يجوز القياس عليها لاطّرادها، فالعلّة التي جوّزت الابتداء في كلّ ما سمع يمكن إيجادها في كلامنا، يُمكن ذلك حتى في الأنواع التي ارتبطت عنواناتها بالسماع، كـ (أن تكون النَّكرة في مثل) و(أن يُراد بها واحد مخصُوص) و(أن تكون مُبهمة). فعند البحث في الأمثلة التي وَرَدَت تحتها كما سلف، ظهرت عِلَل أُخرى قياسية ولم يقتصر فيها على علّة السماع.

المطلب الثاني: موضع التقريب

كما أمكن تقسيم مُقرّبات النَّكرة من المعرفة وَفْقاً لجهة التقريب إلى قسمين هُما ما يُفيد التخصيص، وما يُفيد التعميم، حيث وَرَدَ تحت الأول ستة وثلاثون موضعاً لمُسوّغات الابتداء بالنَّكرة، ووَرَدَ تحت الثاني خمسة عشر موضعاً لمُسوّغات الابتداء بالنَّكرة. يمكن تقسيم مُقرّبات النَّكرة من المعرفة وفقاً لموضع التقريب ومبعثه في المركب الإسنادي الاسمي إلى ثلاثة أقسام هي: ما هو ذاتيّ يتصل بلفظ النَّكرة ذاتها، وما هو قبليّ يتصل بلفظ قبل النَّكرة، وما هو بعديّ يتصل بلفظ بعد النَّكرة. فموضع التقريب أو التصحيح

(1) **الأشباه والنظائر**، 2/ 70، **والفوائد المُحررة**، ص28.
(2) **الكافية الكبرى** للأسعردي.

أو التجويز أو التسويغ قد يكون النَّكرة المُبتدأ بها ذاتها وقد يكون لفظاً سابقاً وقد يكون لفظاً لاحقاً ولو تقديراً.

القسم الأول (الذاتـيّ):

التقريب في هذا القسم يرجع إلى لفظ النَّكرة ذاتها، ويمكن التمثيل له وتوضيحه في الآتي:

1 - **أن تكون النَّكرة مصغرة،** كما في قولك: رُجيل في بيتنا، فمقرّب النَّكرة (رُجيل) من المعرفة هو النَّكرة ذاتها فهي بمعنى رجل صغير، فالوصف ليس سابقاً ولا لاحقاً، وإنما هو في لفظ المبتدأ به ذاته.

2 - **أن تكون النَّكرة (ما) التعجّبية،** كما في قولك: ما أجمل السماءَ، فما التعجّبية ليست من المعارف، ولكنها قريبة منها بما يحمل لفظها من معنى مُقدّر، فهي بمعنى شيء ما أو شيء عظيم، فالمقرّب ذاتيّ.

3 - **أن تكون النَّكرة عامة،** كما في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ حيث صحّ الابتداء بـ (كلّ) لما فيه من الاستغراق والشمول، فالمقرّب هو معنى العُموم الذي في لفظ المبتدأ ذاته.

القسم الثاني (القبلـيّ):

التقريب هنا يرجع إلى لفظ سابق عن النَّكرة ومن أمثلته:

1 - **أن تعطف النَّكرة على اسم معرفة،** كما في قولك: سعيدٌ ورجل في المُقدّمة، فـ (رجل) في حكم المُبتدأ لأنّ المعطوف على المبتدأ مبتدأ، والذي سوّغ الابتداء هو المعطوف عليه (سعيد) لأنه معرفة، فالمقرّب لفظ قبل النَّكرة.

2 - **أن تكون النَّكرة تالية لنفي،** كما في قولك: ما رجلٌ عندنا، فـ (رجل) مبتدأ، والذي قرّبه من المعرفة العُموم الذي اكتسبه من وقوعه في كنف (ما) النافية، وهي قبله.

3 - **أن يُقدّم معمول خبرها عليها** كما في قولك: عندك رجل جالس، فتقديم (عندك) وهو معمول للخبر وطّأ للابتداء بالنَّكرة (رجل) حيث قرّبها بأن جعلها في دائرة التخصيص، فموضع التقريب أو التسويغ سابق عن المبتدأ.

القسم الثالث (البعديّ):

هذا القسم يرجع فيه التقريب إلى لفظ لاحق للنَّكرة من وصف أو عمل أو عطف أو غير ذلك مِمّا يليها، ويُمكن توضيح بعض أمثلته في الآتي:

1 - **أن تكون النَّكرة موصوفة**، كما في قولك: رجلٌ جميلٌ زارنا، فالذي صحّح الابتداء بـ (رجل) التخصيص الذي اكتسبه من اللفظ اللاحق (جميل)، فتقريب النَّكرة من المعرفة يرجع إلى لفظ بعدها.

2 - **أن يعطف على النَّكرة معرفة**، كما في قولك: رجلٌ وخالدٌ فازا في المسابقة، حيث جاز الابتداء بـ (رجل) لقربه من المعرفة بتخصيصه بالمعطوف المعرفة (خالد)، فموضع التقريب لفظ واقع بعد النَّكرة.

3 - **أن تكون عاملة**، كما في قولك: رغيف خبز يكفيني، فالذي قرّب النَّكرة (رغيف) من المعرفة هو اللفظ (خبز) الذي أُضيفت إليه وعملت فيه الجرّ فتخصّصت بذلك، فموضع التقريب لفظ لاحق.

وهذا التقسيم قد يفتح باباً للبحث في مجال اللسانيات الأُسلوبية يكشف بعض أسرار العربية، ويقف على بعض خصائصها.

وبِناء على ما تقدم أقول: مُقرّبات النَّكرة من المعرفة أو مُصحّحات الابتداء بالنَّكرة أو مُسوّغاتها يُمكن أن تحصر في واحد وهو قرب النَّكرة من المعرفة. فمتى كانت النَّكرة قريبة من المعرفة جاز الابتداء بها، ويمكن أن تحصر في مقرّب واحد وهو حصول الفائدة، فمتى حصلت الفائدة في الإخبار عن النَّكرة جاز الابتداء بها، وهذا الأمر مُجمع عليه بين النُّحاة. وما توسّعوا في استقرائه واختلفوا بعض الأحيان في الاصطلاح عليه أو تفصيله أو التمثيل

له هو كما ذكر السيوطي أماكن يجوز فيها الابتداء بالنَّكرة[1]، يمكن أن تحصر في مُقرّبين أو مُسوّغين هما التخصيص والتعميم، وكل ما فصّله النُّحاة يندرج بعضه تحت التخصيص وبعضه الآخر تحت التعميم. ويُمكن أن تحصر في ثلاثة مُقرّبات أو مُسوّغات حيث تُوزّع أماكن الابتداء بالنَّكرة إلى ما هو ذاتيّ، وما هو قبليّ، وما هو بعديّ.

أما مواضع الابتداء بالنَّكرة أو أماكنه من غير تصنيف فاختلف النُّحاة في عدّها، ففي **الإيضاح في شرح المُفصل** لا تزيد على ثمانية مُسوّغات وفي **شرح التَّسهيل** لابن مالك سبعة عشر مُسوّغاً، وفي **شرح ابن عقيل** أربعة وعشرون، وفي **المغني** عشرة، وفي **همع الهوامع** خمسة وعشرون، وفي **الأشباه والنظائر** اثنان وثلاثون وزيادة، وفي **الفوائد المُحررة** خمسون. وهكذا يختلف العدّ من كتاب إلى آخر، وإن فصّلنا ما وَرَدَ مجملاً عند بعض النُّحاة بِناء على تفصيلهم في بعض الجوانب، وتفصيل غيرهم في جوانب أخر، فإنّ المُسوّغات تربو عن الخمسين، بدليل أنّ مجموع ما وَرَدَ في التخصيص والتعميم أزيد من خمسين، وهو يختلف عن الخمسين التي شرحها العجلوني، حيث حذفت بعض ما وَرَدَ عنده، وأضافت مُسوّغات لم يذكرها، وذكرها ابن الحاجب أو ابن مالك أو السيوطي أو عباس حسن أو غيرهم.

آمـل أن أكون قد قرّبت إليكم شيئاً من البعيد، وأعنتكم على الوصول إلى القول المفيد، والحمد لله العليّ المجيد.

(1) **الأشباه والنظائر**، 2/ 66.